كان تقلدي مهام تدبير الشركة المغربية لتامين الصادرات لما يزيد عن ست سنوات بمثابة تجربة سمحت لي بالتعبير عن ارادتي في العمل والاصلاح، وجعلتني ادرك الى أي حد يمكن لبعض القرارات المتخذة على مستوى السياسات العمومية ان تعرقل التطورات الضرورية. فانا اومن بما ينطوي عليه احداث التغيير من صعوبات عندما يغيب الدعم السياسي. وقد عشت هذه التجربة.

تتمثل مهام الشركة المغربية لتامين الصادرات في حماية المصدر من مخاطر عدم دفع الزبون الاجنبي لمستحقاته. لكن هذا التعريف البسيط يخفي ما تتسم به هذه التقنية من تعقيد وغموض.

- هذه المهنة معقدة لان الحماية من مخاطر عدم الدفع ترتبط اساسا بالمعلومات المتوفرة حول المقاولة الاجنبية والبلد الذي تتواجد فيه، ولا وجود لضمانات حقيقية في هذا المجال. واذا ما اخطات شركة التامين التقدير فانها ستؤدي الثمن.

-الغموض لان هذه المهنة تقترح اولا الوقاية أي تقييم مدى قدرة الزبون على الدفع. ويعتمد هذا التوقع على اختيار الزبون. ويتم تقديم ضمانات حول الزبناء الاجانب بعد القيام بدراسة وأبحاث معمقة لجمع المعلومات المتعلقة بقدرتهم على الدفع ومعالجة هذه المعلومات وتحليليها وتقييم المزبناء.

ومن شان هذا الاختيار ان يستثني من التامين المقاولات المهددة او غير المضمونة، او الحاملة لبعض مؤشرات عدم الاستقرار. وهو ما يعطي الانطباع بان هذا التامين لا يغطي الا الزبناء القادرين على الاداء، وقد قمنا بحملة تواصلية وبمقاربة بيداغوجية من اجل تصحيح هذا الانطباع الذي اثر سلبا على صورة الشركة لسنوات.

وقد سمح تدبير الشركة الرامي لجعلها اداة فعالة لتحسين الصادرات برفع تحديين اثنين على الاقل:

- اتخاذ عدة اجراءات لإعادة الهيكلة وتحسين رقم المعاملات في الوقت الذي تخلت فيه الشركة من موقع المحتكر؛ وقد اكدت التغييرات التي طرات على المؤشرات الرئيسية النتائج المحققة. (انظر استراتيجية الشركة المغربية لتامين الصادرات)

- تطبيق مبدا الحكامة الجيدة من خلال الحد من تضارب المصالح ؛ فقبل ان اتولى قيادة الشركة تم فتح راسمالها امام شركة اسبانية للتامين ذات حجم صغير دون ان يتم اخذ بعين تعارض ذلك مع مساهمة شركة التامين الفرنسية COFACE في راسمال فرع الاعلام التابع للشركة المغربية لتامين الصادرات. ينضاف الى ذلك ان الاقتصادين المغربي والاسباني يتنافسان ويستهدفان نفس الزبناء الاجانب. كما ا ان هذا الانفتاح ادى الى فقدان الدولة دورها كمساهم مرجعي لان الشركة تدبر اموالا عمومية وهو ما سينجم عنه خوصصتها اكثر فاكثر بالنظر لتعدد المساهمين وحرية التبادل بين المساهمين.

وقد سمحت هذه الاجراءات للدولة باستعادة موقعها، وتبعا لذلك استقلت من مهامي كبرلمانية لان مساهمة الدولة اصبحت تتجاوز 30 في المائة، وهو الحد الادنى الذي يسمح به للجمع بين وظيفتين ؛ لكن هذه الاجراءات لم تكن كافية لتعيد للشركة استقلاليتها وتجعلها تعقد شراكات مع شركات التامين الكبرى التي تهيمن على السوق العالمية.

ان انشغالي الدائم بخلق هذه الشراكة كان يهدف لخلق محور استراتيجي لتنمية الشركة المغربية لتامين الصادرات في شكل مجموعة تتضمن كافة سلسلة القيم : المعلومات، والتامين وانظمة التنقيط وذلك بهدف تحقيق قفزة نوعية بتناغم مع الالية التكنولوجية للمجلس الوطني للتجارة الخارجية الذي كنت اراسه ايضا. كنا نطمح في خلق نظامنا الخاص لتقييم مخاطر عدم الدفع حسب البلدان حتى لا نظل رهيني التنقيط الذي تقوم به شركة التامين.

ان الهدف الاخير من هذه المقاربة هو ان نقوم، عبر وسائلنا الخاصة، بمواكبة المصدرين والمستثمرين في افريقيا التي لا تخلو فرصها الاستثمارية من مخاطر: فتقنية التامين تعد في المقام الاول اجراءا سياسيا باعتبارها احدى وسائل تحسين الصادرات والاستثمارات. لذا نجدها في اغلب البلدان نابعة من السلطة السياسية (انظر الكلمة التي القيتها خلال ندوة مخاطر دول COFACE المنظمة بتعاون مع الشركة المغربية لتامين الصادرات بالدار البيضاء في ماي 2012).

لقد حصلت اليوم اول شركة للتامين على الاعتماد للعمل بالمغرب الى جانب شركة التامين الكبرى المتواجدة ببلادنا منذ عدة سنوات؛ وهما الان يتطوران ويحصلان على حصص داخل السوق.

اما الشركة المغربية لتامين الصادرات فقد اعلنت افلاس فرعها المسمى "روكور" وهي شركة للمعلومات الاقتصادية والمالية والتحصيل كانت قد احدثت سنة 1993 كرائد في مجال الاستعلام المهيكل بالمغرب وهو ما اتاح لها مراكمة تجربة في مجال الدفع للمقاولات.

تتوفر شركة "روكور" على قاعدة بيانات تغطي الاف المقاولات وتوفر المعطيات الخاصة بالقدرة على الاداء والتنقيط لفائدة الموردين المغاربة ايضا. لذا فالشركة المغربية لتامين الصادرات كانت تقدم خدماتها لكافة الفاعلين في مجال التجارة الخارجية وليس المصدرين فحسب. كما انها كانت اللبنة الاولى لإحداث مشروع التامين على القرض المنزلي الذي لم ينجح لانه كان مشروطا بضرورة الحصول على موافقة الوزارة الوصية.

لم تنجح الرؤية الاستراتيجية لمستقبل هذه الشركة والمتمثلة خاصة في استباق دورها المحوري بافريقيا نظرا لغياب الدعم السياسي : خسارة كبيرة للرأسمال غير المادي !